



ليس صحيحاً أن الحسم العسكري في سوريا لم يكن ممكناً في السابق، كما أنه ليس من الصحيح اليوم أن الحل السياسي مستعصٍ على الوجود. كما أنه ليس من الصحيح أن السوريين تركوا وحدهم حتى يحسّموا صراعهم حرباً أو سلماً. الصحيح أن الدول النافذة في المجتمع الدولي، وفي مقدمها روسيا والولايات المتحدة، رفضت الحسم العسكري، وعملت كل ما تستطيع لمنعه، وهي تتكلّم في الحل السياسي، ولا تقوم بأي جهد جدي للدفع به.

وقد بدأ التدخل في الشأن السوري منذ اليوم الأول لانطلاق الصراع السوري الداخلي، ودشن بموازاته حرباً إقليمية ودولية، ما لبّثت حتى تحولت إلى البؤر الرئيسية للحرب. ولا يزال التدخل الأجنبي العامل الرئيس اليوم في استمرار جميع الحروب الدائرة على الأرض السورية فحسب، وتعيين أهدافها ورهاناتها، وبالتالي، تحديد المخرج منها.

لا ينبغي أن ننكر أن لجميع الأطراف المنخرطة في الصراع السوري مصالح خاصة بها، تجعلها تقف مع التغيير أو ضدّه. وأن التوصل إلى اتفاقٍ شاملٍ في ما بينها على تقاسم الكعكة السورية من مصالح وموقع استراتيجية وموارد ومناطق النفوذ لم يزل صعب المنال. لكن هذا لا يفسّر وحده استمرار الحرب، ولا بقاء النظام، على الإطلاق. فمن جهةٍ، لا تملك الأطراف المتصارعة الدرجة نفسها من الاستقلال، في سعيها إلى إرضاء رغباتها ومطامعها، وليس لدى أغلبها القدرة على التحكم بمصير الحرب، حتى لو كان بإمكانه أن يقاوم هنا وهناك، ويعرقل فترةً من الوقت الحل السياسي. ومن جهةٍ ثانيةٍ، يدرك هؤلاء معظم الفاعلين أن النظام تحطم نهائياً، ولم يعد بالإمكان إعادة إحيائه، وأنه لا مخرج لهم سوى التفاهم على موقعهم في النظام القادم. وبالتالي، السعي نحو مشاركة جدية في التفاوض عليه. ودور الوساطة الدولية هو بالضبط أن تعزّز فرص دخول الأطراف في مثل هذه المفاوضات، بالسر أو بالعلن.

ما عمل على تأجيل أمد الحل، ولا يزال، عسكرياً كان أم سياسياً، ليس تعدد أبعاد النزاع، ولا عجز الدول عن لي ذراع الأسد، ودفعه إلى الرحيل، بل حتى جموح طهران الاستراتيجي والروح الانتقامية التي طبعت سياسة روسيا بوتين. كانت أى واحدةٍ من الجرائم والانتهاكات، من الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية إلى قذف البراميل المتفجرة على السكان الآمنين، وفرض حصار التجويع على المدن والقرى من دون تمييز، وقتل الآلاف تحت التعذيب في سجون العار، وعمليات الترويع والتهجير القسري والجماعي للسكان، مما لم تكف تقارير المنظمات الدولية الإنسانية والقانونية، منذ سنوات، عن وصفه بجرائم حرب موصوفة وجرائم ضد الإنسانية، أقول أى من هذه الجرائم الشنيعة كانت كافية وحدها لتثير عاصفةً مدويةً من الاحتجاج الدولي، وإطاحة نظاماً أصبح صنوأً للرعب والإرهاب. لكن، بدل ذلك، اختارت الدول الغربية، وليس روسيا

أولاًً برفض نزع الشرعية عنه، والحفاظ على موقعه في المنظومة الدولية خلال السنوات الماضية.

وثانياً، بالتمسك بوجوده شريكاً في أي حكومة أو هيئة انتقالية، وصرف النظر عن أي عدالة أو محاسبة أو مساعدة على ما ارتكبه من فظائع بحق السوريين والمنطقة بأكملها.

لا يوجد هناك ما يمكن أن يبرر هذا الضلوع في المحافظة على نظام الأسد، لا تعقيد الوضع كما كان يقال، ولا صعوبة الحسم العسكري، ولا الخوف من التكاليف والخسائر، ولا الحفاظ على مؤسسات الدولة، ولا حماية الأقليات. تكمن العقبة الخفية الحقيقة أمام تقدم مفاوضات التسوية السياسية منذ مبادرة جامعة الدول العربية في خوف الدول الكبرى، الروس والأميركيين والأوروبيين والصينيين وغيرهم، كل لأسبابه ورهاناته الخاصة، من التسلیم بنقل السلطة في سوريا للشعب، والقبول بالاحتکام بالفعل لصدق الاقتراع، أي بحكم الأغلبية السياسية والعددية، في الوقت نفسه.

الخوف من الإسلام مبرراً لإعادة تأهيل الديكتاتورية:

لا ينبغي أن ننسى أن الولايات المتحدة، والغرب عموماً، بما اللذان دعما، في العقود الطويلة الماضية، الديكتاتورية في إفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا. وكان الاعتقاد أن ذلك حصل لمقاومة الشيوعية. والحال أن ذلك حصل، لأن الشيوعية كانت تمثل الوعاء الأيديولوجي والفكري الذي انصبت فيه إرادة الاحتجاج العميق ضد النظام المحلي، ومن ورائه العالمي، وانتزعت قطاعاً كبيراً من الجمجمة الشعبية. ولم يكن الهدف من محاربة الشيوعية رفض العقيدة والفلسفة نفسها، وإنما استسلام الشعوب زمام أمرها بيدها، وما يستتبع ذلك من تغيير موازين القوى الجيوسياسية العالمية. وهذا ما يحصل اليوم بالضبط إزاء الإسلام الذي حل، على مختلف تنواعاته، محل الشيوعية في تجسيد عقيدة المقاومة والمعارضة والاحتجاج الشعبية والشعبوية، والذي تتعامل معه الدول الكبرى المهيمنة، تماماً كما تعاملت مع الشيوعية، وفي النهاية، الحفاظ على النظام العالمي لتوزيع القوة والثروة نفسه.

يشكل العالم العربي جزءاً رئيسياً من العالم المتأزم الذي خسر رهان الاندماج في نظام العولمة الاقتصادي والتقني والسياسي معاً، وهو مهياً، أكثر من أي منطقة أخرى، لإطلاق موجات احتجاج وثوراتٍ لن توقف قبل فترة طويلة من المخاض، وقبل أن تعيد الدول المتقدمة النظر في سياساتها الكبرى وخياراتها الإقليمية التي دفعت مجتمعاتٍ كثيرة إلى الإلحاد في مسیرتها التحررية، وحرمتها من التفاهم والاتحاد لبناء بنیتها الإقليمية الفاعلة، وفرضت عليها دیكتاتوریات وحشيةً لضبطها وتحييدها، وأغلقت أمامها سبل التقدم التقني والعلمي والاقتصادي.

ما فعله الأسد في الشعب السوري لم يكن بموافقة الدول الكبرى، وإنما ليس ضد مصالحها، بل هو تلبية مسبقة لمطالبها في إجهاض موجات التحرر العربية، أو ضبطها وإعادة السيطرة عليها. وهو جزء من خطة حرمان الشعوب من انتزاع حقها الكامل في تقرير مصیرها، وإجبارها على القبول بسيادةٍ منقوصٍ تحت إشراف الدول. لم يأت وقوف هذه الدول متفرجةً أمام الجرائم الكبرى التي ارتكبها الأسد وحلفاؤه من باب التمسك بالأسد، أو تقرباً من حلفائه في طهران وغيرها، ولا من باب العجز عن التدخل لحسم النزاع، ولا تكاليفه، وإنما من باب الخوف من بديله الشعبي أو الشعبي، وفي سبيل كسب مزيدٍ من الوقت لتهيئة الظروف المناسبة لإيجاد نخبةٍ حاكمةٍ مرتبطةٍ بها، والتفاهم على نظام سياسي قادر على القيام بالوظائف نفسها التي دعم لأجلها نظام الأسد المنهار ما يقارب من نصف قرن. وما تهدف إليه مفاوضات جنيف الانفجارية، وصيغة الحكومة الموحدة الانتقالية، هو وضع السوريين أمام تناقضاتهم، ودفعهم إلى تعرية أنفسهم، وتعزيز الشرخ القائم في ما بينهم، في سبيل استنزافهم جميعاً، ودفعهم إلى القبول بنظام هجينٍ جديٍ، يفتقر لأي إرادة جماعية فعلية، وعجز عن

توليد أي قيادة وطنية فاعلة ذات صدقية، وعن بلورة أي برنامج عمل طويل المدى، يعيد للسوريين حرياتهم، وللدولة السورية سيادتها واستقلالها.

في هذا السياق، ينبغي فهم صيغة إكراه القتيل على تقبيل القاتل، وتجاهل المعاناة وصرف النظر عن مبدأ القانون والعدالة. وفيه أيضاً ينبغي فهم الطريقة التي أثيرت فيها، منذ البداية، مسألة الأقليات وحماية الأقليات التي لم يكن تهديدها مطروحاً أصلاً في أي شعار من شعارات الثورة الشعبية، ولا كان هناك وارد لأي تأزم في العلاقات بين الجماعات المذهبية أو القومية في ما وراء مسألة تغيير نظام السلطة السياسية.

وبالمثل، ليس الهدف من تشجيع مسار انتقالي يجمع بين التناقضات، ويعمق التوترات، ويعطل أي فرصة لبناء دولة وحكومة وسلطة تعكس بالفعل إرادة الناس، وتمثلهم، وترد على تطلعاتهم، استهداف المسلمين السنة كسنة، كما يعتقد بعضهم، لكن وضع الجماعات الدينية في مواجهة بعضها، وكسر التوازنات الاجتماعية والديمغرافية والدينية الداخلية. وفي ما وراء ذلك، القضاء على فكرة الوطنية السورية نفسها التي لا يمكن أن تستقيم بإخراج (أو إقصاء) أي جماعة منها، خصوصاً إذا كانت تمثل أكثريّة عدديّة، ولا أمل لها في العودة إلى الحياة بتطييف السنة، وإكراههم على العودة إلى منطق العصبية الطائفية.

وبالمثل، ليس الهدف من هذه السياسات التقسيمية حماية حقوق الجماعات، وضمان مساواتها، كما يعتقد بعضهم، ودعاة الحلول الفيدرالية المطروحة من الخارج، وإنما بالعكس، تحويل السوريين من أمة، أو من مشروع أمة تقوم على مبادئ وغايات إنسانية كونية، هي أساس الاندماج والتفاعل مع التاريخ الراهن، والاندراج في مدنية العصر، إلى موزاييك من جماعات وأقليات ومذاهب وقوميات، مهوسّة بالدفاع عن هوياتها المغلقة، وخصوصياتها، ومعبة جمیعاً ودائماً للتنازع في ما بينها على تقاسم موارد طبيعية، تتضاءل كل يوم بشكل أكبر، جماعات لا يربطها رابط سياسي أو قانوني أو أخلاقي، ولا يمكن أن تعيش وتعيش، من دون وصاية وحماية خارجية وتدخلات وتفاهمات دولية. وهذا هو الهدف، أيضاً، من تركيز العداء على أكثريّة سنّيّة مسالمة، وتصويرها طائفة مهدّة للأقليات، لمجرد كونها أكثريّة عدديّة، واقتناص أخطاء بعض متطرفيها، وربما تجنيدهم في منظمات إرهابية، تستهدفها قبل غيرها، في سبيل تغذية الخوف منها، وتعزيز الانتقامات المحلية القومية والمذهبية، وتبعة الجميع ضد الجميع، في صراعات داخلية، لا تنتهي ولا يمكن حلها، من أجل إقناع السوريين باستحالة التعايش والعيش المشترك، وقطع الطريق على إعادة بناء سورية دولة مواطنة، تجاري الدول السياسية الحقيقية في المبادئ التي تقوم عليها، والغايات التي توجه أبناءها، والطلعات الإنسانية التي تحرك مواطنها، وإكراها على أن تكون دولة محاسب وموالٍ، يعملون في خدمة أمراء الحرب الصغار، وزعامت الطوائف الثابتين والمؤبدين والمتناحرین بشكل دائم، وعلى استعداد، في الوقت نفسه، لتجنيد أنفسهم كفرق مرتزقة في خدمة مشاريع الدول التي تحميهم، وتوظف ولاءهم، كما تفعل طهران مع الموالى العراقيين واللبنانيين والباكستانيين وغيرهم. والنتيجة تحطيم سورية نفسها دولةً ومجتمعاً وشعباً، ودفعها تحت أنفاس نزاعات الهويات المتناحرة والفقيرة معاً، وتحيدها، لحرمانها من لعب أي دور مؤثر في محيطها، بعد أن حرمت الديكتاتورية، خلال أكثر من نصف قرن مضى، شعبها من التأثير، وحكمت عليه بالبقاء بعيداً عن دائرة التقدم والنمو والإبداع والتأثير.

هذه هي للأسف الغاية من التسعي المتزايداليوم للخلافات الدينية والقومية والمذهبية في سورية، والمنطقة عموماً، وتحويلها إلى حدود ثابتة ومتضاربة، أو متنافية، أعني دفن مشروع الدولة الأمة الرايعة والرائدة معاً، الذي يقرب العرب من تاريخ الإنسانية الراهن، ويحرّرهم من مخاوفهم ومعوقاتهم، وليس، كما يزعم أمراء الطوائف والحروب الصغيرة، الدفاع عن هذه القومية وحماية تلك الطائفة، أو الانتقام لهذه أو تلك.

العربي الجديد

المصادر: